آراء

حديث «السيادة»

أحمد سعداوي

لا تريد الحكومة العراقية ولا قادة الكتل البرلمانية الحديث بصراحةٍ مع الجمهور العام، لأن الحقيقة محرجة، ويفضّلون، بدلاً من ذلك، الاستمرار بأداء أدوار باهتة في مسرحية متكرّرة، فيؤدون دور المفاجأ من القصف الأميركي على المعسكرات قرب الحدود العراقية السورية، ويصدرون البيانات، ويستنكرون، ويعرفون أنه من الواجب المزعج يجب أن يقوموا به، وستأتي الأيام بأحداث جديدة وينسى الجميع ما حصل.

يتحدّثون عن «السيادة» ويستهجنون انتهاكها من الأميركيين، وهم يعرفون جيّداً أنهم «كطبقة سياسية عراقية» لم يعملوا على بناء هذه السيادة أصلاً... نعم، هم لم يسقطوا السيادة العراقية ابتداءً، ولكنهم، خلال عشرين سنة، لم يعيدوا بناءها. وفضّلوا التعايش مع واقع أنهم يحكمون ويقودون بلداً منقوص السيادة.

ذهبت السيادة أدراج الرياح مع غزو صدّام حسين دولة الكويت في أغسطس/ آب 1990، وفرض الأمم المتحدة عقوباتٍ قاسيةً قيّدت العراق ببنود الفصل السابع واشتراطاته التي انتقصت من السيادة العراقية، وجعلت البلد تحت الوصاية الدولية، تحدّد مبيعاته من النفط، وتستولي على وارداتها وتتيح للعراق أن يشتري بعض المواد ولا يشتري غيرها. وحجبت إمكانية إعادة التسلح، أو حتى استخدام الطائرات المدنية، وغدا مطار بغداد الدولي وغيره من مطارات العراق مجرّد أماكن للأشباح أكثر من عقد. ... انتهى هذا الفصل القاسي من حياة العراقيين، وخرجوا من العزلة الى واقع انتهاك السيادة بشكل كامل، مع احتلال البلد من تحالف دولي تقوده أميركا. في أواخر العام 2011 سحب الرئيس الأميركي، باراك أوباما، قوّاته من العراق مع تصوّر أوجزه بالقول «سنبقى شركاء مع عراق يساهم في الأمن الإقليمي وفي السلام، وكذلك ندعو البلدان الأخرى إلى احترام سيادة العراق». وكان يفترض أن يكون هذا الانسحاب بادرة لاستعادة سيادة العراق، بانتظار استكمال دفع التعويضات المقرّة من الأمم المتحدة بسبب غزو الكويت، وحينها سيخرج من إجراءات البند السابع. ولكن قبل أن يتحقّق ذلك، خسر العراق سيادته على ثلث مساحته بغزو «داعش» في يونيو/ حزيران 2014، ثم عاود الطلب من الأميركيين العودة والمساعدة في الحرب ضد التنظيم الإرهابي.

خلال هذه الحرب، تاهت السيادة في تشابك الأسلحة والمصالح وتداخل الجبهات، وتباين خطط الحلفاء والخصوم، وانتهينا الى حال ما زالت فيه أميركا تملك هيمنة في العراق، مع تغلغل إيراني في كثير من مفاصل الدولة العراقية وعلى الأرض.

قبل عامين، في فبراير/ شباط 2022 مرّ خبر خروج العراق من البند السابع، من دون ضجّة أو انتباه كبير، فواقع الحال لا يشي بأننا استعدنا السيادة حقّاً، فهل تملك الدولة العراقية السيادة حقّاً على أراضيها؟ وهل تملك هذه الدولة الحقّ الحصري في فرض الأمن وامتلاك القوّة العسكرية؟ أم أنها تتفرّج على نشاط الدول الإقليمية والدول الكبرى على مسرح العراق، وتقف عاجزة عن منع فصائل مسلحة من استهداف معسكرات عراقية فيها متعاقدون أميركيون؟

الفاعل السياسي العراقي داخل الدولة وخارجها لا يستطيع الطلب من أميركا أن تكفّ يدها وصواريخها، ولا يستطيع طلب ذلك من وكلاء إيران في العراق، ولكنه قادرٌ وبحماسة كبيرة على تدبيج بيانات الاستنكار ضد هذا الطرف أو ذاك، فالاستنكار لا يكلّف شيئاً في نهاية المطاف.

تبدأ استعادة السيادة العراقية من تنظيم البيت الداخلي العراقي أولاً، والتخلص من الجماعات المسلحّة التي لا تملك شرعية قانونية، ثم تكوين رؤية موحّدة تعبر عن إرادة العراقيين تجاه الدور الأميركي المفترض في العراق، وطبيعة العلاقة مع إيران وغيرها من دول الجوار. والعمل على بناء مؤسّسات الدولة وتحرير الاقتصاد والنظام المصرفي المعاق حالياً من تبعات الفساد وتهريب العملة، ومواجهة الجمهور العام بالحقائق الصريحة، من أجل بناء جسور الثقة بالنظام السياسي، وأنه لا يكذب، وإنما يعمل حقاً من أجل مصلحة البلد والمواطنين.

إيران بين فكّي كمّاشة

باسل. ف. صالح

يلخّص قول الشاعر أبو تمّام «السَيفُ أَصدَقُ أَنباءً مِنَ الكُتُبِ/ في حَدِّهِ الحَدُّ بَينَ الجِدِّ وَاللَعِبِ» حالة التراجع والتقهقر المستمر التي تعيشها إيران في المنطقة، جرّاء التهرّب المستمر من المواجهة المحتدمة على مستوى غزّة والأراضي الفلسطينية خصوصاً، كما على مستوى مجموع مليشياتها وأذرعها في المنطقة عموماً. ليست آلية التراجع التي تكرسها هذه المليشيات، وإيران من خلفها، من دون ثمن، خصوصاً بعد نفي إيران علمها وعلم بقية مليشياتها الأخرى بعملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر، وتبرئها مما قامت به مليشيا حزب الله العراقي، إثر الضربة التي استهدفت القاعدة الأميركية في الأردن، وقبلها ما قامت وتقوم به جماعة الحوثي في البحر الأحمر، وما بينها وما قبلها من عمليات، وصولاً إلى نفض اليد من الغارات التي شنها الحرس الثوري الإيراني على إقليم كردستان وعلى الأراضي الباكستانية، حيث وصل الأمر بوزير خارجيتها عبد اللهيان إلى القول إن الحرس الثوري في إيران قام به من دون العودة إلى القيادة السياسية الإيرانية. هذه وغيرها من محاولات التنصّل بات يمتهنها الإيراني، اعتقاداً منه بأنها ستخفّف الضغوط عليه، وبأن رفع المسؤولية عن نفسه سيؤدي، بشكل أو بآخر، إلى وضعه بمنأى عن أية عملية عسكرية، وبالتالي سيحفظ مكانه على طاولة المفاوضات، وعلى كسب مزيد من مراكز القوى في أي تقسيم جديد للمنطقة، ناهيك عن حماية ملفه النووي. أقل ما يقال في كل هذا إنه خطأ بخطأين، إن لم نقل إنه غلطة الشاطر التي تقاس بألف. تماماً كما يقول المثل الشعبي في بلادنا.

لا يخدم التراجع المستمر تلك الغايات التي تحاول إيران الوصول إليها، بل هو يفاقم الوضع، ويحرمها من أوراق القوة التي تمتلكها. ذلك لأن الكماشة التي يحملها الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلفه، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، أدّت إلى حشر الإيراني في منطقة تجعل أي خطوة يمكن أن يفكر أو يقوم بها، بمثابة مقتل له وتصفية نهائية لكل تموضعاته ومكاسبه. وهو في سلوكه هذا لا يقوم إلا بزيادة الإطباق على نفسه. فالدبلوماسية الإيرانية اليوم في موضع لا تحسد عليه، هي لا تستطيع تبنّي أي فعل ولا حتى القيام بفعل، كما أنها لا تستطيع التراجع عمّا يحدث في المنطقة في الوقت نفسه، لأن تبنّيها أي فعل سيحملها تبعاته من ناحية، كما أن التراجع والتقهقر المستمر أمام المواجهة سيكلفها الكثير أمام الغطرسة الأميركية الإسرائيلية من ناحية ثانية. فسلوكها هذا أسقط آخر مبررات هيمنتها على العواصم العربية الأربعة باسم فلسطين والقضية الفلسطينية، وقوّض كل الكلام عن محاربة «الاستكبار العالمي». فهي في لحظة الجد لم تمارس إلا الإحجام عن خوض المعركة التي لطالما قتلت ونكلت بشعوب المنطقة، بناءً عليها وانطلاقاً منها.

ساهمت إيران بقتل الشعب السوري، انطلاقاً من شعار المعركة مع «الشيطان الأكبر والصهيونية»، كما هيمنت على اليمن انطلاقاً من العنوان نفسه، وسيطرت على بيروت والعراق من الخلفية ذاتها. كل ما قامت وتقوم إيران به كانت تبرره باعتماد خطاب القضية، في حين أنها لم تكن تمارس سوى تسعير الخطاب، والانقسام المذهبي، تحت شعارات باتت بلا مضمون، على الرغم من أننا حفظناها عن ظهر قلب. فالشعارات لم تعد تجدي في شروط اليوم نفعاً، إذ أي شرعية ستكتسبها بعد اليوم، وبأي اسم؟ تخوين واتهام كل من يخالفها الرأي تحت أي عنوان وباسم أي معركة؟ من سيقتنع بخطاباتها باستثناء المستفيدين المباشرين منها، في حين لم تمارس إلا التراجع الذي يُظهر هشاشتها إن لم نقل تمويهها بجميع القضايا الكبرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، أمام المواجهة الحقة؟

وقعت الدبلوماسية الإيرانية، بعد كل التمويهات التي قامت بها على مدى سنوات، ضحية التمويهات نفسها. لقد وقعت ضحية التلاعب الذي مارسته على مدى عقود، وهي اليوم مكبّلة لا تستطيع إلا إعادة الخطاب الممجوج إياه، والتسلّح بمقولة «سنرد في الزمان والمكان المناسبين»، دون أن يحين هذا الزمان، ودون أن يتحدد هذا المكان. إن أول الرقص حنجلة، كما يقول المثل الشعبي، في حين أن الإيراني يجلس على كرسيه دون القدرة على تحريك أي ساكن، ولا حتى الوقوف على قدميه، فكيف بالحري الرقص؟

(كاتب لبناني)

إبادة «أونروا»... والذاكرة الفلسطينية

يقظان التقي

يضع قرار الولايات المتحدة وعدة دول مانحة بوقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) مخاطر ستصيب أهالي غزّة والمخيمات في دول الجوار ومن بينها لبنان.

إنه عدم احترام حقّ الحياة، وتجاهل ملايين الفلسطينيين والأكثر ضعفا منهم، ومنعهم من العيش بحرية وأمان والحؤول دون تعرّضهم للخوف أو الموت بانقطاع المساعدات الغذائية والأدوية عنهم، أو قتلهم بطريقة غير مباشرة حيث يقيمون ويعيشون. كانت وزارة الخارجية الأميركية قد فتحت باب وقف تمويل «أونروا» في اليوم نفسه، بالتزامن مع صدور القرارات التنفيذية عن محكمة العدل الدولية بدعوى جنوب أفريقيا، ودعوة إسرائيل إلى وقف جرائم «الإبادة الجماعية» في غزّة، والتخلي عن التهجير القسري للفلسطينيين في قطاع غزّة، والسماح للسكان بالحصول على المساعدات الإنسانية، فأعلنت الأخيرة أنها «ستعلّق مؤقّتا التمويل الجديد لوكالة أونروا»، وأبدت شعورها بالقلق إزاء المزاعم بأن 12 موظفا قد يكونون متورّطين في الهجوم الذي شنته حركة حماس في 7 أكتوبر، وحذت حذوها دول عديدة في قرار واسع ربطا بالرواية الإسرائيلية ودلالاتها في الاستهدافات السياسية. في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، تمّ تأسيس أونروا بموجب القرار 302، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر/ كانون الأول 1948 بهدف تقديم برامج الاغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين فلسطينيين، وبدأت عملياتها في الأول في شهر مايو/ أيار 1950. تتولى أونروا التي تضم 30 ألف موظف في غزّة أكثر من 80% من أعمال الإغاثة، ويؤثر عملها الحيوي في حياة أكثر من مليون وأربعمائة ألف فلسطيني، وتمثل الآلية الأكثر فعالية وامتدادا في توزيع الغذاء والدواء.

تسعى إسرائيل منذ مدة طويلة لإنهاء عمل الوكالة، وتعتبر أن خدماتها تقدم للجيل الثالث من ضحايا النكبة (1948) والجيل الثاني لنكسة 5 حزيران (1967)، والحل المناسب لها، هو في توطين الفلسطينيين خارج أراضي فلسطين التاريخية، وتعتبر أن تمويل إغاثة وتعليم سكان مخيمات الضفة والقطاع وفي دول الطوق، الأردن وسورية ولبنان، الذين يبلغ تعدادهم نحو خمسة ملايين لاجئ أمر لا ضرورة له. وينطلق الموقف الإسرائيلي من اعتبار وجود المفوضية الأممية شاهدا على جريمة النكبة الفلسطينية. وقد أدى عداء إسرائيل التاريخي لوجود «أونروا» إلى تقليص مساهماتها التمويلية ودورها.

تختلط الأبعاد السياسية والمخاط الأمنية والتهديد السياسي فيما ينطوي عليه قرار وقف التمويل في محاولة فرض التوطين، وتحويل المخيّمات إلى «قنابل موقوتة» مع قطع الشريان الذي يمدّ اللاجئين الفلسطينيين بالاحتياجات الضرورية، فيتفاقم الفقر والعنف والفوضى إلى محاولة شيطنة «أونروا» بشكل مخالفٍ لصورتها الحقيقية. إجراء خطير يتصل بأهداف اسرائيل في حرب «الإبادة الجماعية»، التي تشنّها ورغبتها بتفكيك حركة حماس وتقويض نصرها، وضمان عدم تكرار عملية طوفان الأقصى، وجعل أرض غزة أرضا لا يمكن العيش فيها من خلال تدمير كل مقوّمات الحياة وخدماتها فيها، وتنفيذ جريمة الإجلاء القسري للسكان واقتلاعهم من أرضهم، إضافة إلى أن الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل وجدوا أنفسهم عاطلين من العمل بعد إلغاء السلطات الإسرائيلية تصاريح العمل في تدمير القوة الاقتصادية والشرائية لسبعين ألف عامل فلسطيني، فزادت البطالة فوق 40% وفق منظمّة العمل الدولية وسط توقّعات باستمرار الحرب. أن لا يسمع العالم معاناة الفلسطينيين واحتياجاتهم ومخاوفهم، وأن يقطع المساعدات عنهم، ويتنصّل من وعوده، بدل أن يساعد في إيجاد حلول لقضية اللجوء المركزية، انفصام عن الواقع وتباين في المعايير للغرب يقطع مع أي جهدٍ تبذله الأمم المتحدة لتأمين المساعدات الإنسانية، ووقف إجراءات عقاب وضرر محسوبة ستطاول الأهالي وموظفي الوكالة في القطاع (30 ألفا)، قضى منهم 128 موظفاً. وقف عمليات التمويل، مع أنها بالأصل مهدّدة بالانقطاع مع ضرب خطط تأمين أفضل معايير التنمية للاجئين الفلسطينيين محاولة للعودة بأوضاع اللاجئين إلى الوضع الذي كان قائما قبل الاعتراف بقضيتهم والطلب منهم الاستسلام نهائيا. وتعليق المساهمات ينسف الدور الأوروبي وسيطاً محتملاً، والنأي قدر الإمكان عن الموقف الأميركي، ورؤية أن الأمم المتحدة منظمّة دولية نافعة. هذا وتوفر المساعدات مساحة علاقات وتفاعل وميدانا لمراقبة الأوضاع الميدانية والنشاطات، التي توفر إجماعا على طبيعة القضية الفلسطينية. يعلن العالم الغربي عدم قدرته على رؤية حجم المعاناة المتراكمة، ولطالما كان لائتلافه السياسي مع إسرائيل أثرٌ سلبيٌّ محتوم، الأمر، الذي لا يساعد في احتواء الأزمات الدولية والتاسيس لمبادئ توجيهية مستقبلية تمنح الناس حقوقاً ومبادئ متساوية. والانفصام العالمي واضحٌ بحيث يمكن للجميع رؤيته وتحديده رغبة في تحقيق أمن دائم لدولة الاحتلال، وهي تهاجم وتدهم وتقتل وتدمر وتقصف وتهجر في الضفة الغربية وقطاع غزّة، وبدون التفكير بأي خطوات لحلّ سياسي.

> «أونروا» شريان الحياة للفلسطينيين ولإيصال المساعدات وتعليق أعمالها عامل مستجدٌّ على بقاء الفلسطينيين في أرضهم

تعمل إسرائيل على نسف الوضع الراهن الذي عرفه الفلسطينيون خلال الثلاثين عاما الأخيرة، فتقتصر القضية على لاجئين، وليس مسألة فلسطين. سيتغيّر الوضع بشكل جذرياً في غزّة، و«أونروا» شريان الحياة للفلسطينيين ولإيصال المساعدات وتعليق أعمالها عامل مستجدٌ على بقاء الفلسطينيين في أرضهم وانتظار إعادة عمليات الإعمار. قرار يستهدف غالبية الموارد الحيوية في المجتمعات، التي يتم تدميرها بحيث لا يمكن إصلاحها، فلا ماء ولا غذاء ولا دواء ولا مواصلات ولا وقود ولا مدارس وكتاب. ويضع وقف التمويل دول الجوار ولبنان (نموذجا) تحت الخطر، ويضاعف المسؤوليات عن مخيّمات عين الحلوة والرشيدية والبصّ والبرج الشمالي والمية المية والبداوي، وعدد منها، وكانت تعرّضت للإبادة مخيّمات تل الزعتر وصبرا وشاتيلا، والتدمير (نهر البارد) والتشتت (برج البراجنة)، ويمهد القرار لوقف الخدمات العامة في العيادات الطبيّة والكشف المجاني الصحي في المستوصفات وتأمين الأدوية مجاناً، ومتابعة شؤون تقليح الأطفال ومعالجة أصحاب الأمراض المزمنة وتطبيقات مواعيد المعالجة والدواء واستقبال المرضى، وفي التعليم وتأمين رواتب الأساتذة وتزويد الآف التلاميذ (37 ألف طالب في 61 مدرسة) بالكتب والقرطاسية والألبسة، وفي مواضيع البناء وترميم الأبنية المتصدّعة، وفي جمع النفايات.

إضافة إلى التهديد السياسي والمتمثل في محاولة فرض التوطين، وربما تتطوّر الأمور إلى احتجاجات شعبية واحتكاكات مع الجيش اللبناني والقوى الأمنية، ما يصيب الدولة المنهارة أصلاً وليس الفلسطينيين فقط.

تتراوح قيمة مساعدات «أونروا» في لبنان بين 80 مليونا ومائة مليون دولار سنويا. وقد أبلغت جهات مسؤولة في المفوضية المعنيين في المخيّمات بتوقف خدماتها عن نحو 500 موظف متعاقدين مع الوكالة، اعتبارا من الشهر المقبل مع تحقيقات تجري مع موظفين تتعلّق بخرقهم قوانين «الحيادية» على شبكات التواصل الاجتماعي، ومسألة ترشيد الإنفاق وتصويبه مع تسرّب الفساد بأشكاله المختلفة، ومن خلال إعطاء الأولوية لمسألة تأمين حياة لائقة للاجئين، وتعزيز الأمل في العودة من خلال ارتباط «أونروا» بالذاكرة التاريخية والواقع.

(كاتب لبناني)

كاريكاتير عماد حجاج

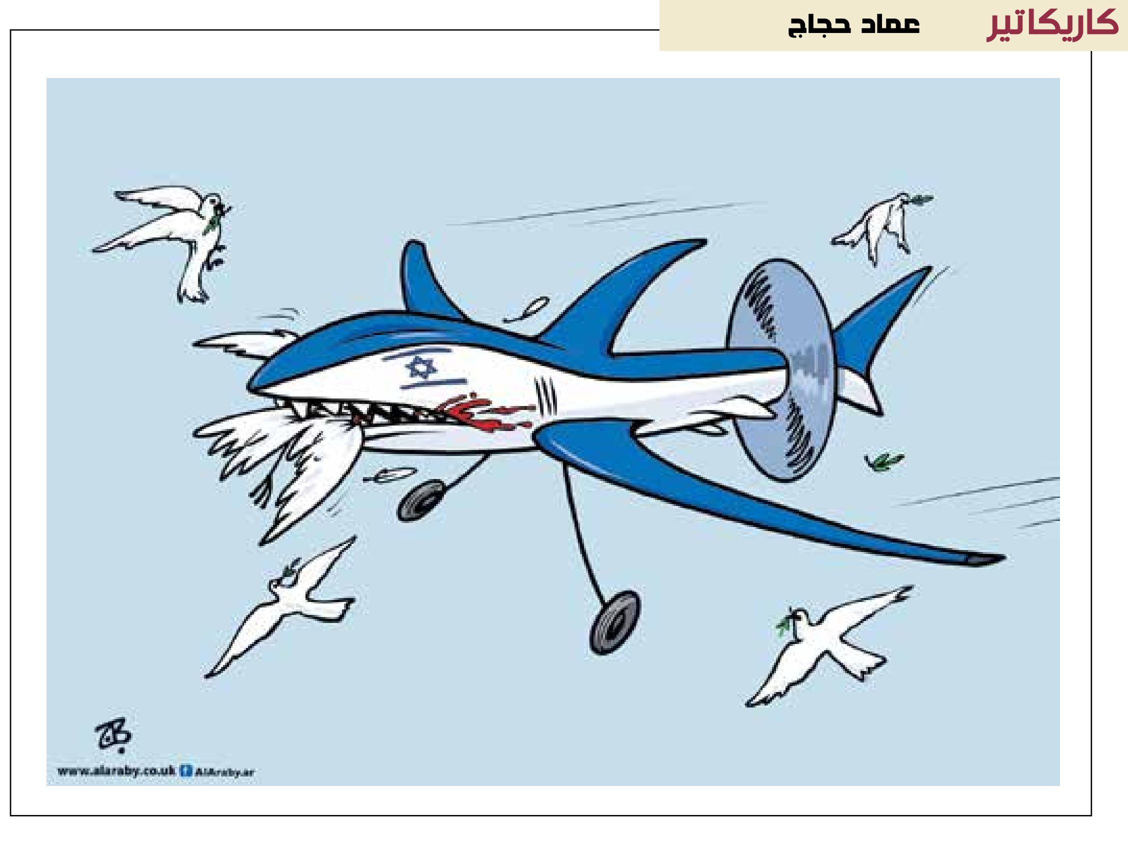

دول وتجّار دم عرب مشاركون في الحرب

خالد الحروب

عرضت القناة 13 الإسرائيلية تقريراً موسّعاً ومذهلاً عمّا يُسمى «الممرّ البرّي» الذي أقامته إسرائيل بالتعاون مع دول عربية، بهدف استبدال طريق البحر الأحمر الذي أغلقه الحوثيون في وجه السفن الإسرائيلية. تابع مراسلو القناة خطّ سير مئات الشاحنات اليومية التي تتّجه إلى إسرائيل منطلقة من الامارات مرورا بالسعودية والأردن وصولاً إلى محطّتها الإسرائيلية. ورأى المشاهدون مئات الشاحنات وهي تصطفّ في طوابير طويلة في أراضي هذه الدول. حسم التقرير محاولات نفي خجولة من حكومات الدول المعنيّة وتهربها من الحديث عن هذا الممرّ البري الذي يمثل حالياً واحداً من أهم شرايين الحياة للكيان الصهيوني وجيشه المجرم خلال حرب الإبادة التي ينفذها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة. بعيدا عن نذالة المشاركين في هذا الممرّ البري الأخلاقية، وأن هذه الخطوة طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني في هذه الوقت الحرج، وطعنة في ظهر شعوبهم وعروبتها، ثمّة حاجة لإخضاع المشاركة في الممر للمساءلة القانونية في ضوء قرارات محكمة العدل الدولية التي أهم ما جاء فيها الإقرار بوجود إمكانية واقعية لإبادة جماعية تقوم بها إسرائيل. وهذا يتطلب من دول العالم أجمع، وكما قالت منظمة العفو الدولية في تعليقها على قرارات المحكمة، أن تساهم في تطبيق روح تلك القرارات، وأن تحظر تصدير الأسلحة إلى إسرائيل على الفور. ويمكن، ببساطة، إضافة ضرورة ومسؤولية حظر كل ما يتعلّق من قريب أو بعيد بآلة الحرب العسكرية الإسرائيلية الإبادية. ويجب أن يطبّق هذا على كل ما يتم تصديره إلى إسرائيل، ومن ضمن ذلك ما تحمله مئات الشاحنات اليومية عبر الممرّ البرّي. ما الذي تجلبه هذه الشاحنات وما هي البضائع التي تنقلها؟ وما الذي يتم توجيهه منها إلى الجيش الإسرائيلي؟ يجادل قانونيون دوليون بأن شبهة تهمة الإبادة، وفي حال أقرّت المحكمة وقوعها قانونيا ولو بعد فترة طويلة، تعني مشاركة دول غربية كثيرة صدّرت السلاح إلى إسرائيل خلال جريمتها في نطاق المشاركة المباشرة، في الإبادة. في الوقت نفسه، تساهم دولة عربية أخرى، هي مصر، في خنق الضحية الفلسطيني عن طريق إعاقة شاحنات المساعدة المتوجّهة إلى غزّة وفرض أتاوات عليها (خمسة آلاف دولار على كل شاحنة)، كما أثبتت تقارير حقوقية وإعلامية استقصائية نشرها أخيراً موقع «ميدل إيست آي». وتتسع وسائل الخنق في فرض أتاوات ورشى على الجرحى الفلسطينيين الذين يلزمهم علاج فوري وطارئ لا يتوفر في قطاع غزة الآن، ويريدون مغادرته لتلقّي العلاج في الخارج. هناك مئات الشهادات التي تجمّعت من غزيين جرحى ومرافقيهم غادروا القطاع ودفعوا لسماسرة مصريين مبالغ طائلة تصل إلى عشرة آلاف دولار على الشخص، وأحياناً أكثر. وتغولت تجارة الدم هذه لتصل منع زيارة الجرحى الفلسطينيين إلا بعد دفع عدة آلاف من الدولارات، وحوّلت معاناة الجرحى الى مصدر تجارة رخيصة ومُخجلة. يجب أن يخضع تجار الدم الفلسطيني على الجانب المصري أيضاً للمساءلة القانونية من محكمة العدل الدولية، وكأفراد من محكمة الجنايات الدولية بأنهم مساهمون في جريمة الإبادة. أخلاقياً وعروبياً ودينياً، نعجز جميعا عن استيعاب ما نشهده وإدراكه. أصاب الشلل لغتنا العربية الغنية بتعبيرات الوصف ونحت النعوت في توصيف ما يحدُث ونراه يومياً. نحتاج قاموساً جديداً يفيدنا بمفردات أكثر تعبيراً عن الخذلان والغدر والخنوع. على مقاعد الدرس، كنّا قد قرأنا تاريخ أمراء الطوائف في الأندلس خلال فترة انهيارها وكيف كان أولئك الأمراء يتحالفون مع الملوك الإسبان ضد بعضهم بعضاً، بل وكان منهم من حارب في جيوش الإسبان ضد أشقائهم. كانت دهشتنا بالغة وإحساسنا بالمرارة والغدر عميق، رغم القرون المديدة التي مرّت على تلك الخيانات. لم يخطُر في أكثر خيالاتنا جموحاً أن أيا منّا سيعيش ليرى الحقبة نفسها تتكرّر هذه الأيام، على نحو أشد بشاعةً، وأمرّ مرارةً. وهذه مهمة تُحال إلى مجامع اللغة، على صعوبتها البالغة.

> نحتاج قاموساً جديداً يفيدنا بمفردات أكثر تعبيراً عن الخذلان والغدر

(أكاديمي فلسطيني)

عن الجوع الممتد قبل الحرب على غزة وبعدها

سوسن جميل حسن

عندما كلّفني أحد الملاحق الثقافية لواحدة من الصحف العربية بكتابة مقالة مستفيضة عن «الجوع»، في يناير/ كانون الثاني 2016، وكانت حينها عدة مناطق سورية تحت الحصار والـ«تجويع»، ومنها مضايا، هالتني في أثناء البحث فظاعة المجاعات التاريخية، وما تركت خلفها على مدى عقود طويلة من آثار طويلة الأمد، عدا آثارها المباشرة التي قتلت الملايين، ومن الظواهر «السوريالية» الموجعة للضمير الإنساني التي مرّت معي أن هناك مناطق في الصين، مع الإشارة إلى أن الصين من أكثر المناطق التي مرّت في تاريخها بمجاعات كبيرة، يلقي سكانها التحية بعضهم على بعض عند الالتقاء بالقول: أرجو أن تكون قد أكلت جيداً اليوم. لطالما استخدمت سياسة التجويع في الصراعات لكسر شوكة الخصوم وإضعافهم، حتى لو كان الأمر سيصل، في النهاية، إلى قتل شريحة كبيرة من الشعب، وربما الشعب بأكمله، كما حصل في سورية وفي اليمن، ويحصل اليوم في غزة المنكوبة بحرب وحشيةٍ تشنها إسرائيل ودخلت في شهرها الرابع. مشهد بعض الغزّيين وهم يعالجون «العلف» أو مادة الشعير المخزونة لدوابّهم من أجل صناعة الخبز «الفقير المهين»، يذكّر بما كانت الجدّات يحكين لأجيال النصف الثاني من القرن الماضي في مناطق سورية كثيرة عن المجاعة الكبرى، التي وقعت على الشعب في ما يسمّى «سفربرلك» عندما، في أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918)، ضربت مجاعة مناطق واسعة من سورية التي كانت تشمل ولايتي حلب وبيروت ومتصرّفية جبل لبنان، في العامين 1915 - 1916، بسبب مصادرة الأملاك والمحاصيل من الحكومة من أجل الجيش العثماني المتحالف مع ألمانيا ضدّ جيوش الحلفاء، وفرار شباب كثيرين عاملين في الزراعة هرباً من أداء الخدمة العسكرية خلال الحرب، إضافة إلى ظهور أسراب كبيرة من الجراد قضت على ما تبقّى من المحاصيل، زاد عليها محاصرة السفن الحربية العائدة لفرنسا وإنكلترا شواطئ سورية وفلسطين ولبنان، لتمنع دخول الإمدادات والمؤن بكل أشكالها إلى القوات العثمانية، ما فاقم الجوع لدى الشعب، وكانت الجدات يحكين كيف كنّ ينبشن فضلات الماشية والبهائم لاستخلاص حبّات الشعير منها وغسلها وإعادة طبخها، هل تضاهي هذه السوريالية سوريالية «التحية الصينية» المذكورة أعلاه؟

أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالصلة بين الجوع والنزاع المسلح، ودان استخدام التجويع سلاحاً في الحروب، وذلك في القرار رقم 2417 في عام 2018، الذي اعترف فيه بالضرورة الملحّة لكسر الحلقة المفرغة التي تربط بين النزاع المسلح والجوع، وتطبيق المساءلة على الذين يستغلون الجوع لتحقيق مآربهم وغاياتهم الخاصة. يبدو الكلام مطمئناً ومريحاً وواعداً، فيما لو أغمضنا أعيننا وصممْنا آذاننا عن كلّ القرارات التي اتخذها سابقًا وبقيت في الأدراج، أو ضربت فيها إسرائيل عرض الحائط، بل زيادة لو تناسينا عدد مرّات الفيتو التي استخدمتها روسيا بشأن المعابر في سورية وما جرّ على المنكوبين السوريين من ويلات الجوع، ولو بدأنا بالعد بالنسبة لما علينا تناسيه كي تطمئننا قرارات مجلس الأمن، فلن تتسع هذه المقالة.

عندما قالت زعيمة حركة الاستيطان في إسرائيل دانييلا فايس إن سكان قطاع غزّة سيرحلون إذا حرمناهم من الطعام، و«سيقبلهم العالم»، لم تكن تتحدّث بلسانها فحسب، بل بلسان شريحة واسعة من الإسرائيليين الذين لا يرون للفلسطينيين أي حقّ في فلسطين، وربما في الوجود أيضاً، كما صرّح المتطرّف الإسرائيلي وزير المالية بتسلئيل سموتريتش: «لا يوجد تاريخ أو ثقافة فلسطينية ولا يوجد شيء اسمُه الشعب الفلسطيني»، و«المجتمعات الفلسطينية بحاجة إلى المحو». ويستبطن هذا التوجّه كلّ ممارسات إسرائيل منذ تأسيسها في حربها على غزة، على مستوى الحكومات وعلى مستوى الشعب، هذا ما يراه العالم من سلوك المستوطنين تجاه الفلسطينيين من اعتداء يصل إلى حد القتل والسطو على الممتلكات والإهانات الدائمة، بل حتى قطع الأشجار التي يعتمد عليها بعض الفلسطينيين في معيشتهم. ولعلّ منظمة «نحالا» الاستيطانية، التي انتمت إليها باكراً دانييلا فايس، مثال لعشرات غيرها، وهي منظمة تساعد الشباب الإسرائيليين في إنشاء بؤر استيطانية غير قانونية، ولو كانت من حيث المبدأ كل المستوطنات غير قانونية. وقالت، في المؤتمر الذي نظمّه حزب «القوة اليهودية» اليميني في القدس يوم 22 يناير/ كانون الثاني لترويج إعادة الاستيطان في قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية، وشارك فيه آلاف الإسرائيليين، من بينهم وزراء من اليمين المتطرف ونواب من الكنيست: إن مؤتمر الأحد يهدف إلى الضغط على الحكومة «للعودة إلى قطاع غزّة وإقامة مجتمعات على الفور». وأضافت أن «العرب لن يبقوا في غزّة»، مضيفة «ولا حماس، ولا أنصار حماس». وهي التي ترى وضعَ المستوطنين، الذي تحسّن في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، «لا يُرضي طموحاتها وأحلامها وخططها». وتقول إن العالم، وخصوصا الولايات المتحدة، يعتقد أن هناك خياراً لقيام دولة فلسطينية، ونحن نريد التصدّي لهذا الخيار. انطلاقاً من هذه الأساسيات، عملت الحكومات المتلاحقة لإسرائيل على حصار الفلسطينيين وتجويعهم بشتى الطرق، فالحرب الدائرة اليوم في غزّة لم توفّر كل البنى التحتية، ومنعت دخول المساعدات إلّا بالحد الأدنى الذي لا يسدّ الرمق، ضمن اشتراطات الاتفاقيات التي تحصل من أجل تحرير الرهائن، ويأتي بعدها اتهام إسرائيل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بأن من موظفين فيها شاركوا في هجوم 7 أكتوبر، ما دفع دولاً غربية، منها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وإيطاليا وبريطانيا وفنلندا وألمانيا وهولندا وفرنسا ورومانيا والنمسا، بالإضافة إلى اليابان، إلى اتخاذ قرار بوقف الدعم الذي تقدّمه إلى الوكالة، على الرغم من مكانتها الحيوية والضرورية في حياة الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها، من دون أن ننسى أن الولايات المتحدة كانت قد قرّرت حجب 65 مليون دولار عن الوكالة، من أصل 130 مليون، بعد أن قوبل قرار الرئيس ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل بالرفض من الفلسطينيين وبعض الدول الإقليمية والأوروبية. أليس هذا القرار مساهمة في تجويع الفلسطينيين، خصوصا في غزّة؟

> ليس من السهل إحصاء عدد الوفيات بسبب الجوع في ظلّ القتل الغزير وأعداد الضحايا التي تفوق الوصف من ساكني غزة

التجويع الذي تمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في غزّة حلقة من سلسلة طويلة، ربما تظهر بعض نتائجها الفورية على السكان، مع العلم أنه ليس من السهل إحصاء عدد الوفيات بسبب الجوع في ظلّ القتل الغزير وأعداد الضحايا الذي يفوق الوصف من ساكني غزّة، وفي ظل انهيار مستوى الخدمات التي تقدمها المستشفيات الباقية تعمل في حدّها الأدنى، وعدم قدرتها على تشخيص كل حالة وفاة بمفردها أمام الحالات الحرجة الملحّة، لكن من المؤكّد أن أعداداً كبيرة منهم قد ماتت بسبب الجوع. وإذا أخذنا ما أعدّ خبراء الأمم المتحدة كمعايير للمجاعة نقطة مرجعية، وهي أن تواجه 20% من الأسر على الأقل نقصاً شديداً في الغذاء مع قدرة محدودة على التعامل مع الأزمة، وأن يتجاوز عدد الوفيات يومياً وفاتين من كل عشرة آلاف شخص، فإنّ هذه المعايير متوفرة في غزّة بكل وضوح للعالم. تمثل الحروب والصراعات المسلحة في أرجاء مختلفة سبباً رئيسياً وأساسياً للجوع والمجاعات، هذا ما وقع في سورية، وما زاده بحق الشعب السوري في كل المناطق هو العقوبات على سورية التي يدفع ثمنها الشعب بينما النظام باقٍ، ويقع اليوم في غزّة أمام أعين العالم، بينما يمضي الغرب، بغالبية دوله، في دعمه المتعاظم لإسرائيل التي يرى قادتها المتطرّفون من دينيين وعلمانيين، وجمهورهم معهم، أن «غزّة، البوابة الجنوبية لإسرائيل، ستفتح، وسينتقل سكان غزّة إلى جميع أنحاء العالم»، مثل «الأوكرانيين ذهبوا إلى مختلف بلدان العالم منذ بدء الحرب على أوكرانيا»، كما صرّحت دانييلا فايس، فهل الغرب شريك لأولئك الطغاة في سحق الشعوب بدءاً من لقمة العيش؟ يبدو الأمر على هذه الشاكلة، ولن يكون هناك حلّ لقضايانا مجتمعة، وما أكثرها، قبل أن ينتهي الغرب من إدارة صراعاته من أجل السيادة على العالم، فكم من مجاعة تنتظر شعوبنا في مستقبل الأيام؟

(كاتبة سورية في برلين)

عودة يوشع بن نون إلى غزّة

عيسى الشعيبي

في مطلع حرب الإبادة على غزّة، وتحت ضغط الصدمة المذهلة، كان بنيامين نتنياهو أول من فتح سباق التحريض، ولحق به قادة من الجيش والمستوطنين، وراح الجميع يقلّب بعضاً من صفحات تاريخ يهوديٍّ سحيق، ولا سيما ما خصّ أول حروب قوم موسى في أرض كنعان بعد الخُروج من مصر، واستعادوا من أعماق الذاكرة المفعمة بالأساطير أسماء وسير وأفعال ملوك وأنبياء قادوا أسباطهم ضد قبائل من البدو الرّحل في سيناء وجنوب فلسطين (غزّة والنقب)، سمّوهم العماليق، بغرض إشعال روح الانتقام، والحثّ على الاقتداء بالسلف، ومحاكاة ما قارفه أولئك من جرائم إبادة جماعية. من بين تلك الأسماء التي تردّدت في الخطابات التحريضية على إبادة غزّة، كان يوشع بن نون، النبي المبجّل في الإسلام، وقد ورد ذكره في النصّ المقدس (إذ قال موسى لفتاه)، وقيل إنه المخلوق البشري الوحيد الذي حُجبت لأجله الشمس والقمر، كي يتمكّن جيشُه من دخول القدس تحت جنح الظلام، في ما يبدو أن لهذا العابر من شرق الأردن (العبرانيون) الى غربه، صورة توراتية مغايرة لدى ربّ الجنود، حيث يظهر «فتى موسى» وخليفته في هذه المرويات قائداً عسكرياً باغياً، يأمُر أتباعه بقتل الرجال والنساء والأطفال، وحتى دوابّ العماليق. عشيّة الهجوم البرّي على القطاع المحاصر، خاطب نتنياهو جنود جيشه قائلاً: تذكّروا ما فعل بكم العماليق، أنتم تلتحقون بسلسلة من أبطال اليهود، بدأت قبل ثلاثة آلاف سنة مع يوشع بن نون، وقال إنكم: ستحققون نبوءة أشعيا، مقتبساً من سفر صموئيل «اذهبوا الآن واضربوا عماليق، دمّروا كل ما لهم، اقتلوا كلاً من الرجل والمرأة، الطفل والرضيع، الغنم والبقر والجمل والحمير». ومن سفر التثنية اتكأ نتنياهو على نص يقول: كي تمتلك الأرض امحُ ذكر عماليق تحت السماء، ولا تنس ما فعله بك عماليقٌ في الطريق عند خروجك من مصر. بدت هذه الاستعادة التاريخية، أول الأمر، أقوالاً انفعالية هاذية، ناجمة عن الحس العميق بالإهانة والفشل الذريع في 7 أكتوبر/ تشرين الأول المجيد، غير أن هذا التقدير المبدئي انثال بعد ذلك، واتضح سريعاً أن المسألة أبعد من ذلك بكثير، عندما تعاقب على شيطنة سكان غزّة عدد لا حصر له من قادة المستوطنين والمسؤولين، بمن فيهم رئيس الدولة العبرية حاييم هيرتسوغ بقوله: لا أبرياء في غزّة، ووزير الجيش «نحن نحارب حيوانات بشرية، لا طعام لهم ولا ماء أو دواء بعد اليوم» وغيرهما من مجانين كثر، انخرطوا في عملية تبرير حرب الإبادة، الحضّ عليها وتأصيلها بنصوص هذا الموروث الديني المغرق في اللاآدمية. إذ تبيّن على الفور أنه كان في خلفية الغزاة من الجنود والضباط، الذين أسرفوا في القتل، وأمعنوا في التدمير والتهجير وحرق البيوت، وتوغّلوا في دماء الأطفال، دوافع أخرى كامنة في أغوار نفس مشوّهة، يحتشد فيها كل هذا الإرث التلمودي الحافل بالشر المستطير، وتفيضُ بها كل هذه الكراهية العمياء لـ«الغوييم»، أي الأغيار، الأمر الذي كان كافياً، وحده، لتفسير علّة هذا الجنون المُطبق، وفهم الدوافع الدينية العميقة المحرّكة لهذه العملية الدموية المتحلّلة من كل وازع أخلاقي أو ضمير آدمي، تماماً على نحو يتطابق مع ما فعله قوم يوشع في أريحا قبل صعوده إلى القدس. ما كان لهذه المطالعة أن ترى النور لو لم تتكرّر هذه الاستعادة لابن نون مرّة أخرى خلال مؤتمر الاستيطان، الذي عقده في القدس قادة الصهيونية الدينية قبل أسبوع، وحضره نحو ألف من المهووسين بالعودة إلى مستوطنات غزّة، من بينهم 30 وزيراً وعضو كنيست، رقصوا طويلاً مع بن غفير، وهتفوا: سنعود إلى أرض أبينا إبراهيم بأسلوب يوشع بن نون، الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك بأن عقيد الإبادة الجماعية المتوارثة أباً عن جد، ومخرجاتها معروضة اليوم أمام محكمة العدل الدولية، عقيدة متمركزة في أعماق هذه العقلية المدجّجة بالأحقاد التاريخية السوداء.

كان شمعون بيريس قد خاطب أعضاء الكنيست في جلسة المصادقة على اتفاق أوسلو عام 1993 قائلاً للمعارضين: قولوا لي ماذا لنا في غزّة، وما الذي نفعله هناك بحقّ السماء، وكان آخر ضابط انسحب مع قواته من القطاع عام 2005 وأغلق باب السياج الحدودي خلفه، قد التفت وراءه وقال: وداعاً يا غزّة إلى الأبد، وداعاً لا رجعة عنه، الأمر يُظهر لكلّ ذي بصيرة أن غزّة لا تزرع الخسّ، ولا يُقتلع أهلها من الأرض، وفوق ذلك إنها كانت كابوس الاحتلال على طول المدى، فما بال هؤلاء المجانين يفكّرون بالعودة إلى غوش قطيف؟

الأخطر من انهيار الجنيه المصري

محمد طلبة رضوان

يسألني سائق التاكسي الذي تجاوز الستين عاما: هل ما حدث في مصر ثورة أم انقلاب؟ كنّا في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، بعد الانقلاب، وبعد التفويض، وبعد مذابح عدّة، أبرزها رابعة، وبعد، وبعد، وبعد. اتضحت الصورة تماما، أو هكذا كنّا نتصوّر، ربما لأننا ننظر إليها من زاوية واحدة. كانت الرحلة من الهرم إلى المهندسين، وهي مسافة تسمح، مع زحام القاهرة، بفتح موضوعات كثيرة. أمضى السائق نصف الطريق يتحدّث عن الدنيا وأحوالها، ثم عن كرة القدم في مصر، وصادف أنه أهلاوي فجاءت إجاباتي كلها على هواه، لكنه انزعج من إجابة سؤال السياسة، نظر إليّ ساخطا، ثم قال: «انقلاب انقلاب.. المهم يحلّوها». اندفع الرجل أسرع من عجلات سيارته يحكي عن الأمن الذي ذهب ولم يعُد مع «الإخوان المسلمين»، وطوابير البنزين، وقطع الكهرباء، وغلاء الأسعار (!)، وخطابات الرئيس محمد مرسي التي لا تقلّ عن ذلك كله استفزازاً. وعبثا حاولت الشرح أنني لا أدعم «الإخوان»، وأردت رحيلهم بانتخابات رئاسية مبكرة، وأوافق على أغلب ما يقول ولكن.. يرفض الرجل ما بعد، ولكن بحسم وأبوية تتذرّع بخبرة السنين وتعجل الشباب، ثم يقول في يقين: «انقلاب انقلاب.. المهم يحلوها». كان الرجل، وملايين غيره، يثقون في أن الحل عند القوات المسلحة، وأن القادم يجب أن يكون حسني مبارك جديدا، و«فضّوها سيرة»، ولم يكن يعنيه ما يعنينا، الانقلاب العسكري، ومطالب الثورة، والتجربة الديمقراطية، والشهداء، الذين بادرني حين أشرت إليهم بالسؤال المقرّر في مناهج التربية الوطنية الحكومية: «إيه اللي ودّاهم هناك؟». كان الرجل مشغولا بيومه.. أكل عيشه، ورزق عياله الذين حكى عنهم.. من يبحث عن شقّة.. ومن على وشك التخرّج. ومن في الثانوية العامة، ومن ومن.. خمسة أولاد وبنات وأمّهم ومسؤولياتهم، ولا شيء آخر. وصلنا، دفعت الحساب ونزلت. فإذا به ينادي بصوت جهوري وواثق: «إن شاء الله البلد هتبقى زي الفلّ وبكرة تعرف كلام الأكبر منك وتعرف إنكم مستعجلين»... ومضى. لن تحتاج إلى البحث عن هذا الرجل الطيب الذي أحببتُه، رغم أنه حرق دمي، فهو حولك، في كل مكان بمصر، فإذا كنت من سكان «إيجيبت» المعزولين، أو متابعا، غير مصري، للشأن المصري، فسوف تجده على مواقع التواصل.. تيك توك.. نوافذ الغلابة.. الباعة وسائقي التوك توك، والعمال والموظفين... هؤلاء الذين كانوا، إلى وقت قريب، ساكتين خائفين مرعوبين من السجن عقاباً على مجرّد الكلام، لكن السجن لم يعد أسوأ مما هم فيه.. تكلموا، وفي كلامهم وفيديوهاتهم ما هو أسوأ وأخطر من انهيار الجنيه. لم يعد المواطن العادي واثقا في قدرة الدولة على الحلّ، لم يعد يصدق وعودها بالخير القادم خلف الصبر الذي لا ينتهي، لم يعد يرى في أي خبر عن انفراجة قريبة سوى خطّة لبيع جزء آخر من أرضه، كما تكشف آلاف التعليقات المكتوبة والمصوّرة والتي يستحيل تزويرها. ظهر هتاف الجيش والشعب يدا واحدة، وقت نزول الجيش إلى الشوارع والميادين في 28 يناير 2011، وكان مصدره الملايين من «العاديين» الذين فقدوا الثقة في مبارك، وفي وريثه، وفي حزبه، وفي شرطته، وفي إعلامه، لكنهم لم يفقدوا الثقة في جيشهم. ظلّ الجيش استثناء، لدى المواطن العادي، بل لدى شباب الثورة الذين كانوا يسلمون البلطجية في ميدان التحرير إلى الجيش، ولدى مرشّحي الرئاسة الذين قال أحدهم، وهو عبد المنعم أبو الفتوح، إن قادة الجيش المصري، مهما اختلفنا، وطنيون في انحيازاتهم الكبرى، وإن الذمة المالية للفريق عبد الفتاح السيسي نظيفة وفوق مستوى الشبهات. كان ذلك قبل أن يسجنوه بشهور قليلة. فما القوات المسلحة الآن... قادتها... إمكاناتها... صورتها الذهنية لدى ملايين المصريين... النخب... الساسة... المعارضين... والأهم سائق التاكسي الطيّب والواثق؟ لا أحد يصدّق الدولة، ولو صدقت، فالانطباعات، في السياسة التي لا يحبّها فخامة الرئيس، أقوى من الحقائق، فما بالنا لو كانت الانطباعات أرقاماً؟ الأخطر من انهيار الجنيه انهيار الثقة.

تحوّلات سياسية دولية إقليمية نوعية... نتائج أم مقدّمات؟

عبد الباسط سيدا

انضمام السويد الوشيك إلى حلف الناتو، وقبله انضمام فنلندا، من بين التحولات النوعية في السياسات الدولية التي ستكون لها انعكاسات على واقعنا الإقليمي، فمسألة الحياد بالنسبة إلى البلدين كانت تعدّ من المقدسات التي لا تجوز مناقشتها، أو التشكيك فيها؛ وذلك نتيجة عقود من الصراعات والحروب والاحتلالات قبل نحو مائتي عام، خسرت السويد في أثنائها موقعها قوة عظمى في شمال غرب أوروبا، وخضعت فنلندا لاحتلال روسي استمرّ إلى الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917. وتجدّدت المرارة الفنلندية مع الروس في عهد ستالين في أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد حرصت السويد على استقلاليتها وحيادها في أصعب المراحل في أثناء الحرب الباردة؛ ولعلّ من المناسب أن يُشار هنا إلى مظاهرات استوكهولم المندّدة بالحرب الأميركية في فيتنام (1955-1973)، وهي المظاهرات التي كان يتصدّرها أولف بالمه (1927- 1986)، رئيس وزراء السويد في ذلك الحين (اغتيل في أثناء خروجه من السينما مع زوجته، وتوجّههما إلى منزلهما سيرا على الأقدام من دون أي حراسة)؛ هذا في وقت كان بالمه يوجّه أشدّ الانتقادات إلى الاتحاد السوفييتي ومعسكره الاشتراكي. ولكن أن يصل الأمر بحزب أولف بالمه نفسه، الديمقراطي الاشتراكي، ليتقدّم بطلب عضوية «الناتو» إلى جانب أولف كريسترسون، زعيم المعارضة اليمينية في ذلك الحين، رئيس الوزراء السويدي الحالي، غداة الغزو الروسي أوكرانيا الذي كان في 24 فبراير/ شباط 2022؛ فهذا فحواه حدوث تحوّل نوعي غير مسبوق في السياسة السويدية على المستويين، الداخلي والخارجي؛ وهو تحوّل لم يقتصر على السويد، بل شمل معظم دول الاتحاد الأوروبي، الغربية منها والشرقية. وكان ذلك بعد أن تيقّنت هذه الدول، بناء على تجاربها والمعطيات القائمة راهناً، ودراستها الاحتمالات المستقبلية، من وجود شراهية مفتوحة واضحة، ونزوع أكيد لدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى التمدّد شرقاً وغرباً. ولتسويغ هذا الأمر، بل وإضفاء المشروعية عليه، اعتمدت مجموعة القرار المصغّرة المقرّبة من بوتين الأيديولوجية الأوراسية، وهي التي تُطرح بوصفها القادرة على تجاوز مثالب سائر الأيديولوجيات التي سبقتها. وكان من اللافت مراهنة بوتين على الأحزاب اليمينية العنصرية المتشدّدة في الدول الأوروبية، التي كانت تركّز في حملاتها الانتخابية على المخاطر الناجمة عن استقبال اللاجئين من الدول المسلمة بصورة خاصة، والتلويح بالمخاطر التي يشكّلها هؤلاء على القيم والهوية والمصالح الأوروربية. وقد استطاعت جملة من الأحزاب العنصرية المتشدّدة من الوصول إلى الحكم، خصوصاً في دول أوروبا الشرقية؛ كما تمكّنت من الوصول إلى الحكم أو شاركت فيه، أو كانت، وما زالت، قريبة من الوصول إليه في جملة من دول أوروبا الغربية، ويشار هنا، على سبيل المثال، إلى كل من إيطاليا وفرنسا والسويد وهولندا. ولكن الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، وقبل ذلك لجورجيا عام 2008، ولأوكرانيا عام 2014، والتهديدات الروسية المستمرّة لأعضاء رابطة الدول المستقلة التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، وكانت قياداتها جزءاً من الحزب الشيوعي السوفييتي، ومتداخلة عضوياً مع الأجهزة الأمنية السوفييتية؛ وأكد ذلك كله وغيره أن بوتين لم، ولن، يعترف بالتحوّلات الجيوسياسية التي ترتبت على انهيار الاتحاد السوفييتي، بل سيسعى، إن تمكّن، لاستعادة ما يعتقد أن روسيا قد خسرته، خصوصا في منطقة البلطيق، ويعمل على قضم المزيد، إن أمكن، في جواره الإقليمي، وليس سرّاً أن الخطر الروسي الداهم يهدّد في هذا المجال كلا من السويد وفنلندا في المقام الأول. ويبدو أن أحلام بوتين لا تقتصر على الرغبة في التوسّع غرباً نحو أوروبا، بل تشمل أيضاً النزوع القديم الجديد في التوسع شرقاً وجنوباً عبر التنسق مع الحلفاء الإقليميين في كوريا الشمالية ومع الصين والإيرانيين، ومحاولة استمالة تركيا عبر العزف على وتر المصالح الاقتصادية، والوعود المعسولة بخصوص جعل تركيا منصّة لتجارة النفط والغاز والحبوب. وكانت لافتةً العرقلة التركية المجرية لعملية انضمام السويد إلى «الناتو» رسمياً، الأمر الذي كان يعد بالنسبة إلى الأخير، وعلى لسان رئيسه ينس ستولتنبرغ والمسؤولين الأميركان المعنيين بهذا الملف، في غاية الأهمية، لكونه يضمن وجود خطوط الإمداد الخلفية على مقربة جغرافية من الأراضي الروسية، ويوفر، في الوقت ذاته، الحماية الأطلسية لدول البلطيق وبولونيا وفنلندا أو حتى أوكرانيا نفسها.

ولا تقتصر أهمية موقع السويد على الناحية الدفاعية بالنسبة إلى الحلف، وتأمين خطوط الإمداد، بل يوفر هذا الموقع لحلف الناتو، وللقوات الأميركية تحديداً، فرصة التمركز في جزيرة غوتلاند التي لا تبتعد عن مدينة كالينينغراد (ولد وعاش وتوفي فيها الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانط 1724-1804) على الشاطىء الشرقي لبحر البلطيق، (مركز الأسطول الروسي الخاص ببحر البلطيق)، سوى 250 كم. كما سيستفيد «الناتو» من أحدث التنقيات السويدية في ميدان الاتصالات وصناعة الأسلحة، والقطع الخاصة بالطائرات الحربية والآليات العسكرية.

وبالتزامن مع هذه التطوّرات والمتغيرات الخاصة بالتحدّيات والمخاطر والسياسات الدفاعية، يُلاحظ وجود تراجع ملحوظ في شعبية الأحزاب اليمينية المتطرّفة، الأمر الذي يمكن تفسيره بعوامل عدّة، في مقدّمتها أن الأحزاب الأخرى اليمينية، وحتى أحزاب الوسط، قد تبنّت المادّة الدعائية التي كانت تستخدمها الأحزاب اليمينية المتطرّفة لتسويغ تشدّدها تجاه المهاجرين من جهة الربط بين ارتفاع مستوى الجريمة وتزايد عدد المهاجرين على سبيل المثال. أما اعتماد التلويح بالخطر الإسلامي فقد تراجع كثيراً، كما تراجعت تأثيرات المساعي التي كانت تستهدف المسلمين بصورة عامة ككتلة بشرية متجانسة متماهية مع الجماعات الإسلاموية المتطرّفة، وذلك بعد تبلور ملامح الخطر الوجودي الذي يهدّد الدول الأوروبية في حال تمكّن بوتين من ابتلاع أوكرانيا. واليوم، هناك خشية حقيقية من أن بوتين، في حال انتصاره في أوكرانيا، سيستمر في غزواته الأوروبية جنوباً وغرباً، وبتشجيع من حلفائه الذين يراهنون على أخطاء وشيخوخة، وحتى فساد، الأنظمة الديمقراطية، لا سيّما الهشّة منها. ولكن التحوّلات النوعية على مستوى الاستراتيجيات والمواقف والأولويات لا تقتصر على القارّة الأوروبية، بل تشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي ودول حوض النيل، فكل هذه المناطق وغيرها تواجه تحدّيات كبرى غير معهودة، وتحوّلات نوعية على صعيد التحالفات التي تحركها المصالح الاقتصادية والاصطفافات الجيوسياسية.

> خشية حقيقية من أن بوتين، في حال انتصاره في أوكرانيا، سيستمر في غزواته الأوروبية جنوباً وغرباً، وبتشجيع من حلفائه

> التحوّلات النوعية على مستوى الاستراتيجيات والمواقف والأولويات لا تقتصر على القارّة الأوروبية، بل تشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي ودول حوض النيل

فدول المنطقة التي عاث فيها النظام الإيراني وأذرعه فساداً وتخريباً تعاني من تمزّقات بنيوية في نسيجها المجتمعي الوطني، كما تعاني من عدم قدرتها على معالجة المشكلات والأزمات بمعزلٍ عن الأدوات الإيرانية التي تمثّل حالة مستَجدّة، تتمثل في تعاظم قوة المليشيات التابعة للخارج، وتغوّلها على المؤسّسات الوطنية، حتى أصبحت جزءاً من السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية التي باتت أصلاً شكلية لا حول لها ولا قوة، لا تستطيع أن تحرّك ساكناً، أو تضبط حركة هذا الفصيل المليشياوي أو ذلك من الفصائل التي لا تخضع للمصالح والقوانين والأولويات الوطنية المفروض أن تكون مستنبطة من إرادة المواطنين الأحرار، وبعيداً عن الإملاءات والتدخّلات الأجنبية، ولعل هجمات الأذرع والقوات الإيرانية أخيراً على القواعد الأميركية، والرد الأميركي المقابل، من بين القرائن التي تلقي مزيداً من الضوء على ما آلت إليه أوضاع دول المنطقة ومجتمعاتها نتيجة التدخّلات الإيرانية.

نواجه هذه الصورة في سورية والعراق ولبنان واليمن، وهناك مخاطر من انتقالها مستقبلاً إلى السودان ودول عربية أخرى. وجدير بالذكر أن الاستراتيجية الإيرانية المتبعة في هذا المجال تستمد نسغها وحيويتها من سياسات الحكومات اليمينية الاسرائيلية وممارساتها، خصوصا الحكومة الحالية التي لا تمتلك أي تصور واقعي ممكن لحل سلمي للقضية الفلسطينية، من شأنه فتح الآفاق أمام سلام عربي إسرائيلي شامل، يساهم في ضمان الأمن والاستقرار والازدهار للمنطقة وشعوبها. وما ينبغي أن يُضاف هنا وجود حالة تنافسية لم تعد مخفيةً بين تركيا وإيران، بفعل تمركز الاهتمامات وتعارض المصالح في الساحات نفسها، وعلى وجه التحديد في الساحتين العراقية والسورية، اللتين تمثلان بالنسبة إلى تركيا بوابة التواصل مع العالم العربي، خصوصا مع دول الخليج، حيث مصادر الطاقة الهائلة، والأسواق المثالية، وتتسع دائرة التنافس بين الدولتين المذكورتين لتضم مناطق عدة في آسيا الوسطى. ولعل ما تقدم يفسّر كثيراً من التحرّكات والتحالفات والتكتيكات في الداخل التركي نفسه، وفي الجوار الإقليمي؛ ويمكّننا، في الوقت ذاته، من معرفة دوافع الرئيس التركي أردوغان لبحثه الدائم عن التحالفات الإقليمية، والجهود التي يبذلها للوصول إلى ذلك، خصوصا مع السعودية ومصر، وحتى مع سلطة بشار الأسد وإسرائيل. وضمن هذا السياق، سيكون في مقدورنا فهم الموافقة التركية على انضمام السويد إلى «الناتو». فالأمر، وفق ما يبدو من القرائن والمعطيات، لا يقتصر على ربط تلك الموافقة بصفقة سلاح مع أميركا، بقدر ما يتجاوز إلى ما هو أبعد من ذلك، ويبلغ حد عودة تركيا الحديثة إلى اصطفافها القديم التقليدي مع الدول الغربية، ومع الولايات الأميركية تحديداً، لأن المخاطر المحتملة القادمة من الشرق لا تُطمئن كثيراً، بل تُنذر بكثير من المخاطر المحتملة.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

أفريقيا في دور الحكم بين إيطاليا وفرنسا؟

عبد الحميد اجماهيري

قد تجد القارّة الأفريقية نفسَها في وضعية الحَكَم بين إيطاليا وفرنسا، في ما يتعلق بالعلاقة مع الدول القوية في المجرّة الأوروبية. وبالرغم من أن قادة أفارقة، اجتمعوا يومي 82 و92 الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني) في روما في إطار قمة إيطالية أفريقية، لا يحبذون القيام بدور التحكيم هذا، بَيْد أنّ الدوافع والحسابات الجيوستراتيجية تضع القارّة في موقع ميزان الجدوى، من حيث التعامل مع إيطاليا وخطتها الجديدة في التعاون مع القارّة أو مع فرنسا، والتي يبدو أن مستقبلها قد صار، ولو مرحليا، خلفها، وقد تلجأ إلى محاولة استعادة دورها قوة سابقة في القارّة.

لقد وضعت إيطاليا للقمة الإيطالية الأفريقية عنواناً بشقّين، الأول يُفتي بقطع الطريق على الجيوسياسة الافتراسية، (لا للافتراس كما يقول الشعار) في إشارة، بالكاد، مبطّنة، إلى الشريك الفرنسي، للقارّة. ولعل هذا التأويل لا يبتعد عن المضمر الحقيقي الذي يحمله الشعار، إذا ما استحضرنا الهجوم العنيف الذي قادته رئيسة الحكومة جورجيا ميلوني، لمّا كانت في المعارضة، ضد فرنسا، وصل إلى حد اتهام مباشر لباريس بالمستعمر الدائم! أما الشق الثاني فيتحدّث عن «النِّدِّية» بين القارة السمراء وشريكها الإيطالي، ومن ورائه أوروبا، ثم مجموعة السبع الكبار 7G، التي تترأسها إيطاليا حاليا، نِدية تختط لها طريقا بين النزعة الإحْسانية التي طبعت تعامل الأوروبيين والقوى الكبرى مع الأفارقة، وبين السيطرة على كل ثروات البلاد وسياساتها ومؤسساتها... إلخ.

وفي التوجّه الجديد، أنضجت روما، كما هو معلن، مقاربة مغايرة للتعامل مع القارة السمراء، التي كانت تتلخص إلى عهد قريب في تدفق المهاجرين، لا سيما القادمين من دول جنوب الصحراء والساحل. وارتباط جزيرتها لامبيدوزا بالمشاهد المرعبة للجثث الطافية فوق المتوسّط، مع تشدّد أمني إيطالي وأوروبي غير إنساني. وهو نضج نقلَ الحكومة الجديدة، التي بَنتْ فوزها السياسي على خطاب يميني متطرّف، من حكومة تدعو إلى بناء «أسوار في وجه الهجرة» أو «متاريس حصار بحري» لمواجهة الأفارقة الحالمين بالإلْدورادو الأوروبي، إلى حكومة طوَّرت خطابا تنمويا تشاركيا لمعالجة المشكلة من الأصل، مع استحضار حاجتها إلى لعب دور مركزي في قضية إدارة قضية الهجرة. ولعله نضج تكمن وراءه حقائقُ الفشل القاسية في هزم حشود المهاجرين، تتمثل أساساً في ارتفاع نسبة الهجرة بما يفوق خمسين في المائة في إحصائيات العام الماضي وحده!

في خانة الهجرة، تبدو قمة روما أكثر قربا من المقاربة الأفريقية نفسها، حيث تعتبر الأجندة الأفريقية للهجرة التي تولى أمر صياغتها المغرب، باعتبار عاهله «رائد الاتحاد الأفريقي حول الهجرة» منذ2018 وهو البلد الذي يحتضن المرصد الأفريقي حول الهجرة، باتفاق قادة القارّة. وهذه الأجندة هي قاعدة المقترح الأفريقي إلى الأمم المتحدة، والتي تركز على اعتبار الهجرة حقل إمكانات أكثر منه ألغام مخاطر، وتعتبر القارة نفسها فضاءً للهجرة باعتبار أن ثمانين في المائة من الهجرات الأفريقية تحدث داخل القارة نفسها، فضلاً عن فشل كل المقاربات الأمنية المحضة، والتي تجمع في سلة واحدة الضحايا والمجرمين من المتاجرين في البشر وأرباب شبكات التهجير اللاشرعية. وإذا كان بعض المنتقدين يرون في خطة روما سعياً نحو تقديم نموذج للكيفية التي يدير بها اليمين المتطرّف قضية الهجرة، فإن رهان إيطاليا يذهب كذلك إلى أبعد من ذلك، ولا يمكن فهمه إلا من خلال تقلبات جيوستراتيجيا الطاقة. ومعناه أن تكون المركز الدوار للطاقة التي تُؤَرِّق أوروبا وتضعها دوما تحت الوصاية الروسية. بسبب الهشاشة الأوروبية أمام معضلة الطاقة القادمة من بلاد الدب الروسي. ولعل في اختيار اسم خطة «ماتي» ما يدلّ على هذا الرهان، ودوره المركزي في استراتيجية روما الأفريقية. ومعروف أن إنريكو ماتيي، الذي اختارت رئيسة الحكومة التيمُّن به في تسمية خطتها، هو المؤسّس الحقيقي والفعلي للشركة الوطنية للمحروقات الإيطالية «إيني»، وعليه، يجمع اختيار اسمه بين مجال تخصصه، وهو المحروقات، ورمزية مسعاه باعتباره كان رفيقا لكثير من الدول حديثة العهد بالاستقلال، وقد ساعدها في بناء هياكلها ومخزونها وسياستها الطاقية. وهو قبل ذلك وبعده، يمثل القوة التحريرية في بلاده باعتباره قاد سياسة تطهير الآثار الفاشية في مجال الطاقة، كما أثبتتْ ذلك تصفيتُه شركة جيب المتهمة بموالاة بينيتو موسيليني.

وبالسنة للقارّة، فقد نجح وقتها، في خمسينيات القرن الماضي، في بناء شبكة من شركات التنقيب وتكرير البترول في مصر وتونس والمغرب، وشجع على فتح أسواق جديدة في القارة لمواجهة المنافسة الكبرى لشركات الدول المستعمِرة، والتي كان يسمّيها «الأخوات السبع»! المسيطرة وقتها على ثمانين في المائة من الأعمال البترولية عالمياً! ولعل من مكر التاريخ أن بلاده تترأس اليوم تحالف الدول الصناعية السبع، التي كان قيامها في الواقع ردا على نشاط إنريكو ماتيي في تكسير تحالفها في مجال السيطرة على النفط.

على كلٍ، لا يغفل المحللون عم أن طموح إيطاليا في لعب الورقة الأفريقية معلن، وهو يحرّكها بالقدر نفسه الذي تعمل به قضية الهجرة الأفريقية. وتتطلع إلى أن تستدرج حاجة أوروبا من الطاقة الأفريقية، بسياسة مغايرة، على الأقل ظاهريا، عن المقاربة الفرنسية، التي جعلت فرنسا دولة نفطية من.. باطن التراب الأفريقي. ولعل الهدف المعلن أيضا هو تأمين التموين من الطاقة لكامل الاتحاد الأوروبي، بوضع إيطاليا جسرا جغرافيا وسياسيا مع القارّة مبنيًا على قاعدة شراكة قائمة على الندّية، وهي بالمناسبة ليست الندّية الأولى التي تعلنها دول الشمال مع قارات الجنوب. ومع ذلك، سيكون أمام الأفارقة أن يحكموا على جدية المقترح الإيطالي وفعاليته على ضوء التجربة الفرنسية. وفي السياق ذاته، ولم يخْفِ سفير الكونغو برازافيل في روما هنري أوكيمبا هذه المقارنة، عندما صرّح (كما نشرت الباريسية لوموند واسعة التأثير) «إن الإيطاليين فهموا أن المرحلة تغيرت، لهذا لا يعطون الدروس، وهذا إيجابي». كما لا يخفي الجميع التقاطه الرسالة الإيطالية بأنها «رسالة تستهدف المستعمر الفرنسي السابق»، ومع ذلك، لا أحد يعلن انخراطه اللامشروط في النوايا الإيطالية قبل أن يحكم على ما يتحقق في الميدان. ويبقى أن إيطاليا، التي تعمل لفائدتها كما لفائده أوروبا، قد عبَّأت ما يقارب 5،5 مليارات يورو للمشروع الذي تدافع عنه، على قاعدة أن الإستثمارات المشتركة بين القارّتين يمكن أن تساهم في إدارة تدفقات الهجرة، إذا ما جرى إطلاقها بمنطق الشراكة والتنمية المشتركة! بما يعني ذلك التربية والانتقال الطاقي والتكوين والتشغيل والصحة والماء الشروب والتقلبات المناخية. وهوما يعتبره الأفارقة، ومنظمات دولية عديدة مهتمة بالتنمية، المرتكزات المفتاح لكل انتقال طاقي او غذائي ناجع.. ولعل في العرض الإيطالي تكاملا مع ما سبق أن وضعته أفريقيا لنفسها، سواء في أفق 0302 من خلال خطة الاتحاد الأفريقي أو من خلال أجندة التنمية.

في التنفيذ، ينتظر الأفارقة جورجيا ميلوني وفريقها الحكومي لإثبات أن التحكيم سيكون لفائدتها بعد أن جعلت من أفريقيا «ما يفوق الأولوية»، على حد الصحافة الغربية، ومنها الفرنسية ذاتها، ذلك أن القَدرَ الاستراتيجي الأفريقي الذي تريد إيطاليا بناءه لنفسها يخدمها على المدى البعيد، هي التي لا تعاني من التراجع الذي تعيشه فرنسا، ولعل في إرادتها بناء نجاحها على فشل فرنسا، ما قد يكون في خدمة القارة ككل... ويحسم التحكيم لصالحها!

(كاتب مغربي)

> لا يغفل المحللون عن أن طموح إيطاليا في لعب الورقة الأفريقية معلن، وهو يحرّكها بالقدر نفسه الذي تعمل به قضية الهجرة الأفريقية

> الدوافع والحسابات الجيوستراتيجية تضع القارّة في موقع ميزان الجدوى، من حيث التعامل مع إيطاليا وخطتها الجديدة في التعاون مع القارّة أو مع فرنسا

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري** ▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads